

البند الخامس:

الرؤية العربية للاقتصاد الرقمي وآلية معالجة التحديات الضريبية
الناشئة عنه.

مذكرة شارحة

بشأن

الرؤية العربية للاقتصاد الرقمي وآلية معالجة التحديات الضريبية الناشئة عنه

عرض الموضوع:

أولاً: مبادرة دولة الإمارات العربية المتحدة بشأن الرؤية العربية للاقتصاد الرقمي:

- تم إصدار "الرؤية العربية للاقتصاد الرقمي" من خلال الاتحاد العربي للاقتصاد الرقمي في نهاية عام 2018، وعُرضت من خلال مؤتمر دولي برعاية صاحب السمو الشيخ محمد بن زايد آل نهيان، رئيس دولة الإمارات العربية المتحدة، حيث شارك في إعداد الوثيقة كل من جامعة هارفارد وجامعة القاهرة، ومؤسسات دولية متعددة منها الأمم المتحدة والبنك الدولي ومنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية وأكثر من 70 خبير دولي من المنظمات والمؤسسات الحكومية والقطاع الخاص.
- تهدف "الرؤية العربية للاقتصاد الرقمي" لوضع إطار عام لدعم خطط التحول الرقمي والشمول المالي وتطوير البنية التحتية المعرفية والتشريعية والتكنولوجية، من خلال الاستفادة القصوى من التحول الرقمي لتعزيز التنمية الاقتصادية والاجتماعية بشكل مضاعف مقارنة بوسائل التنمية الاقتصادية التقليدية. وترتكز الرؤية على تطوير وتهيئة المحاور الاستراتيجية التالية:
 1. الأسس الرقمية: وتتضمن تحديث وتطوير البنية التحتية والقوانين والتشريعات والهيكلية المؤسسية لخدمات نظم المعلومات.
 2. الإبداع والابتكار: وتتضمن مكونات البيئة المتكاملة الضامنة لاستدامة الإبداع والابتكار وحيويته وحدائته.
 3. الحكومة الرقمية: دعم الخطط الحكومية العربية لتعميق ممارسات الحوكمة الرقمية وخدمات الحكومة الذكية.
 4. الأعمال الرقمية: وتهتم بدعم منظومات الأعمال الصغيرة والمتوسطة للدخول ضمن أطر الشمول الرقمي والتوسع لتحقيق التنافسية.
 5. المواطن الرقمي: وتعنى بوصول الخدمات للمواطنين أينما كانوا ولتحقيق الشمول الرقمي والمالي المطلوب، والثقافة الرقمية.
- وانطلاقاً من هذه المحاور الاستراتيجية، فإن "الرؤية العربية للاقتصاد الرقمي" يمكن أن تلعب دوراً أساسياً في التأسيس لمجموعة كبيرة من المبادرات والمشاريع ضمن منظومة العمل العربي

المشترك؛ حيث تشمل "الرؤية العربية للاقتصاد الرقمي" 20 هدفاً استراتيجياً، و50 برنامجاً تنفيذياً قابلة للتطبيق على مستوى الدول العربية. ويلزم لتطبيق هذه البرامج استثمارات وطنية وإقليمية حسب طبيعة المبادرة، وكذلك التعاون بين الحكومات العربية والقطاع الخاص والمستثمرين، حسب طبيعة كل مشروع. كما يمكن أن تتيح هذه المشاريع باتساعها وتعددتها توفير الآلاف من الوظائف، والترابط مع غيرها من المشاريع والاستثمارات القائمة، مما يعني توسع نطاق الاستفادة على مستوى المنطقة العربية ككل.

- حظيت الرؤية بمجموعة من المراجعات من وزارات الاتصالات ونظم المعلومات في الدول العربية، وتم تحديثها بمطلع عام 2020 بحيث تم فصل المبادرات والمشاريع عن المحاور الرئيسية والأهداف، لتلائم الاحتياجات والنضوج بمختلف مستوياته وفق احتياجات كل دولة على حدة. كما أنه جارٍ تحديث الوثيقة لإصدارها في عام 2023. كما أنه تم اعتماد "الرؤية العربية للاقتصاد الرقمي" على مستوى وزراء الاتصالات ونظم المعلومات العرب، كأحد مدخلات "الإستراتيجية العربية للاتصالات والمعلومات" الجاري إعدادها حالياً بإشراف الأمانة العامة للجامعة ومنظمة الإسكوا، وعضوية الدول العربية، ودور فاعل من قبل الاتحاد العربي للاقتصاد الرقمي.

- واستكمالاً للهيكل الاستراتيجي "الرؤية العربية للاقتصاد الرقمي" وقياسها، فقد تم إصدار مؤشر الاقتصاد الرقمي العربي من خلال 3 دورات في الأعوام 2018 و2020 و2022. ويستند المؤشر إلى أكثر من 43 مؤشراً فرعياً تعتمد بياناتهم على التقارير الدولية الصادرة من البنك الدولي والأمم المتحدة والاتحاد الدولي للاتصالات وغيرها. ويُقيّم المؤشر مستوى نضوج تجربة التحول نحو الاقتصاد الرقمي والعائد منه، ولإيجاد التغذية الراجعة المطلوبة لتمكين متخذي القرار في كل دولة عربية نحو توجيه البوصلة بالشكل الملائم حسب المحور وحسب كل مؤشر على حدة، ويحلل أدائها ويحدد فرص التحسين الممكنة لتعزيز استخدامها للاقتصاد الرقمي. كما أنه يرافق المؤشر، إصدار مجموعة من الدراسات والتقارير الاقتصادية المختلفة لمساعدة صناع القرار الاقتصادي في المنطقة العربية في تعزيز التنمية الرقمية والاقتصادية.

- ورغبة في تحفيز الجهود البحثية والمعرفية وأفضل الممارسات والإبداعات في مجال الاقتصاد الرقمي وخاصة المرتبطة بواقع المنطقة العربية، ودعماً لجهود التنمية المستدامة، وفي إطار "الرؤية العربية للاقتصاد الرقمي"، تم الإعلان عن "الجائزة العربية للاقتصاد الرقمي" وهي جائزة سنوية تهدف لتشجيع الأفراد والمؤسسات في القطاعين الحكومي والخاص على المساهمة في إعداد البحوث العلمية والتطبيقات العملية في مجال الاقتصاد الرقمي. ومن المقرر أن يتم عقد مؤتمر دولي لتكريم الفائزين في الدورة الأولى للجائزة في مدينة الرياض بالمملكة العربية السعودية في نوفمبر/ تشرين ثان 2022. على الصعيد التنفيذي، أخذ الاتحاد العربي للاقتصاد الرقمي - والذي يشرف على "الرؤية العربية للاقتصاد الرقمي" - على عاتقه تطبيق بعض

المبادرات، وشرع بها، مثل تطوير المنصات الرقمية في مجال التجارة الالكترونية بين المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وخاصة بمجال الخدمات الزراعية وتصدير المنتج الزراعي وفي مجال التعليم الرقمي، ووقع في سبيل ذلك مجموعة من الاتفاقيات مع المنظمات العربية والإقليمية.

- في إطار "الرؤية العربية للاقتصاد الرقمي"، تم تنظيم أكثر من 7 مؤتمرات دولية في دولة الإمارات العربية المتحدة وبعض العواصم العربية تحت رعاية جامعة الدول العربية، وبحضور عدد كبير من ممثلي الحكومات في المنطقة العربية والقطاع الخاص بهدف تسليط الضوء على التطورات في مجالات الاقتصاد الرقمي؛ منها مؤتمر ومعرض الاقتصاد الرقمي للشرق الأوسط 2021، والمنتدى العربي للاقتصاد الرقمي والذي شاركت جامعة الدول العربية في تنظيمه خلال فعاليات معرض "إكسبو دبي 2020".

- أصدر المجلس الاقتصادي والاجتماعي في دورته العادية (107) القرار رقم (2288) بتاريخ 2021/2/4، الذي تضمنت فقرته الأولى الإحاطة علماً بالموضوعات المقترحة تضمينها في الملف الاقتصادي والاجتماعي لمجلس جامعة الدول العربية على مستوى القمة في دورته العادية (31)، ومن بينها موضوع "مبادرة دولة الإمارات العربية المتحدة بشأن الرؤية العربية للاقتصاد الرقمي". كما أكد المجلس خلال دورتيه المتعاقبتين (108) و(109) على تضمين هذا الموضوع في الملف الاقتصادي والاجتماعي لمجلس جامعة الدول العربية على مستوى القمة في دورته العادية (31)، وكان آخر القرارات الصادرة عنه في هذا الشأن، القرار رقم (2325) د.ع (109) بتاريخ 2022/2/10.

- تلقت الأمانة العامة مذكرة مندوبية دولة الإمارات العربية المتحدة رقم (40 - 44) بتاريخ 2021/2/8، تؤكد خلالها على إدراج "مبادرة دولة الإمارات المتحدة الخاصة بشأن الرؤية العربية للاقتصاد الرقمي" ضمن مشروع الملف الاقتصادي والاجتماعي لمجلس جامعة الدول العربية على مستوى القمة في دورته العادية (31).

* (مرفق 1): مذكرة شارحة أعدتها دولة الإمارات العربية المتحدة حول "الرؤية العربية للاقتصاد الرقمي".

ثانياً: مقترح المملكة العربية السعودية بشأن معالجة التحديات الضريبية الناشئة عن الاقتصاد الرقمي:

- أصدر المجلس الاقتصادي والاجتماعي في دورته العادية (105) القرار رقم (2262) بتاريخ 2020/2/6، الذي تضمنت فقرته الأولى الإحاطة علماً بالموضوعات المقترحة تضمينها في الملف الاقتصادي والاجتماعي لمجلس جامعة الدول العربية على مستوى القمة في دورته العادية (31)، ومن بينها موضوع "معالجة التحديات الضريبية الناشئة عن الاقتصاد الرقمي". كما أكد المجلس خلال دوراته المتعاقبة من الدورة (106) وحتى الدورة (109) على تضمين هذا الموضوع في الملف الاقتصادي والاجتماعي لمجلس جامعة الدول العربية على مستوى القمة في دورتها (31)، وكان آخر القرارات الصادرة عنه في هذا الشأن، القرار رقم (2325) د.ع (109) بتاريخ 2022/2/10.

- تلقت الأمانة العامة عدداً من المذكرات من الوفد الدائم للمملكة العربية السعودية، يؤكد خلالها على تضمين الملف الاقتصادي والاجتماعي لمجلس جامعة الدول العربية على مستوى القمة في دورته العادية (31)، موضوع "معالجة التحديات الضريبية الناشئة عن الاقتصاد الرقمي".
- وفي ضوء ذلك، قامت الأمانة العامة بإعداد ورقة عمل بعنوان "ضرائب الاقتصاد الرقمي بين الواقع والمأمول"، وتم إرسالها إلى الجهات المعنية بالمملكة العربية السعودية، والتي أبدت عدداً من الملاحظات على ورقة العمل، وتم أخذها في الاعتبار. (مرفق 2).

ثالثاً:

بعرض هذا الموضوع على المجلس الاقتصادي والاجتماعي في دورته غير العادية (الأمانة العامة: 19-2022/7/21) للتحضير للقمة العربية د.ع (31)، أكد المجلس على أهمية تضمينه في مشروع الملف الاقتصادي والاجتماعي للقمة.

الرؤية العربية للاقتصاد الرقمي

مقدمة:

تكونت فكرة هذا المشروع من هدف سامي ونبيل وضعته قيادة دولة الإمارات العربية المتحدة لدعم تطور الدول العربية وتعزيز نمو واستقرار مجتمعاتها، وذلك من منطلق أن التحولات العالمية أصبحت تحتم وجود موقف عربي للتحديث ومواكبة التطورات المتسارعة التي باتت تعيد تشكيل الأنظمة الاقتصادية والاجتماعية في العالم.

تم إعداد وثيقة بإسم "الرؤية العربية للاقتصاد الرقمي" بالتعاون مع مجلس الوحدة الاقتصادية العربية بجامعة الدول العربية وبمشاركة جهات دولية وتم الإعلان عنها في مؤتمر دولي عقد في أبوظبي في ديسمبر 2018 تحت رعاية صاحب السمو ولي عهد أبوظبي، وبحضور معالي الأمين العام لجامعة الدول العربية، وممثلي الدول العربية والمنظمات الدولية.

المبادرة:

تتكامل الرؤية العربية للاقتصاد الرقمي مع مبادئ الاستدامة الدولية (17) الصادرة عن الأمم المتحدة حيث تهدف في مجملها لتحقيق تطور وتنمية اقتصادية لتحسين جودة الحياة بشكل عام ودعم التطور التكنولوجي وتعميق استخداماته.

تم تصميم الاستراتيجية على خمسة محاور رئيسية هي: البنية التحتية، الحكومة الرقمية، الأعمال الرقمي، وخدمات المواطنين والإبداع والابتكار، وانبثقت عنها 20 هدفاً استراتيجياً تمثل خطوطاً وتوجهات إجمالية عامة للتشجيع على تفعيل أدوات وأنشطة الاقتصاد الرقمي وتعزيز العائد المادي والمعنوي منها.

المشاركين في إعداد الوثيقة:

شارك في إعداد "الرؤية العربية" الاستراتيجية جهات عالمية مثل جامعة هارفارد وجامعة القاهرة، وشارك في مراجعتها أكثر من 70 مسؤولاً أممياً وخبيراً دولياً يمثلون البنك الدولي والأمم المتحدة ومجلس الوزراء البريطاني وجهات أخرى عديدة.

الرعاية والتمويل:

تم إعداد وتطوير وتحديث ورعاية كافة الأنشطة والأبحاث والمؤتمرات الخاصة بهذه الرؤية بدعم كامل من دولة الإمارات العربية المتحدة، ورعاية كريمة من سمو الشيخ محمد بن زايد آل نهيان ولي عهد أبو ظبي نائب القائد الأعلى للقوات المسلحة - حفظه الله - وبمتابعة من سمو الشيخ سيف بن زايد آل نهيان نائب رئيس مجلس الوزراء وزير الداخلية - حفظه الله.

تجاوز دعم دولة الإمارات المقدم لهذه المبادرة حتى تاريخه مبلغ 20 مليون درهم، والتي تمثل مصروفات إعداد وثيقة "الرؤية العربية"، وتكاليف إشراك المنظمات الدولية مثل جامعة هارفرد وممثلي الأمم المتحدة والبنك الدولي وتنظيم المؤتمرات الدولية وتنفيذ بعض الأنشطة الفرعية.

تنفيذ "الرؤية العربية":

السياق العام للمبادرة يعبر عن مجموعة مقترحة من الأهداف والأطر العامة والسياسات، والتي يمكن تضمينها في الخطط الوطنية، ولا تتضمن الدعوة لتنفيذ مشاريع بذاتها. كما أن المشاريع المتضمنة هي مجرد خطوط عريضة، وعلى سبيل الاسترشاد، وأن لكل دولة أن تقرر منفردة أو بشكل ثنائي أو جماعي تنفيذ ما تراه مناسباً، ودون التطرق لإلزام أي جهة عربية بتمويل أي مشاريع واردة بالتقرير.

كما أن الميزة التي تقدمها "الرؤية العربية" للدول العربية هي اكتساب زخم دولي وإقليمي ومبرراً لتلك المشاريع يُمكنها من الحصول على الدعم الدولي بالطرق التقليدية من صناديق الدعم والبنوك الدولية وحتى يشجع القطاع الخاص على المشاركة والاستثمار، وهي فائدة كبيرة للدول العربية.

كما أنه من المخطط أن يتم تكليف المجلس الاقتصادي والاجتماعي بالجامعة العربية بمتابعة نشر وتوزيع "الرؤية العربية" للدول العربية ليكون موجهاً لسياساتها العامة وخططها المحلية. وسيتمكن المجلس ومن خلال إدارته وعضوية الدول العربية إقرار كيفية الاستفادة الممكنة من الصناديق العربية المتاحة لدعم الاقتصاد الرقمي وتحفيز الاستثمار من خلال تلك الصناديق أو غيرها.

بعض المبادرات المرتبطة بـ "الرؤية العربية"

أقرت القمة الاقتصادية العربية في بيروت في العام 2019 تأسيس صندوق عربي لتمويل مشاريع الاقتصاد الرقمي والأمن السيبراني.

قام المجلس الوزاري العربي للاتصالات والنظم والمعلومات باعتماد "الرؤية العربية" كمدخل رئيسي ضمن مدخلات إعداد الاستراتيجية العربية للاتصالات والنظم والمعلومات والجاري إعدادها حالياً بواسطة الجامعة العربية ومنظمة الإسكوا من الأمم المتحدة.

الفائدة العائدة على العرب من هذه الرؤية:

إن الإقرار الإقليمي ومن عدة جهات لهذه الرؤية والتي صدرت وروجعت بمشاركة جهات دولية مثل جامعة هارفرد والأمم المتحدة والبنك الدولي سيعود بالفائدة لتقوية حجج الدول العربية المستفيدة والتي تطور مشاريعها ومبادراتها بالتوافق مع الرؤية العربية للاقتصاد الرقمي حيث أنها ستكون ملبية لمطلب ثابت ذو مصلحة إقليمية مما يبسر لها طلب الدعم والتمويل الدولي وتشجيع المستثمرين على الاستثمار بالبرامج والمبادرات الناشئة عن هذه الرؤية.



ضرائب الاقتصاد الرقمي بين الواقع والمأمول

أولاً: تمهيد:

يشهد الفضاء الإلكتروني إضافة 840 مشتركاً جديداً بموقع الفيس بوك في الدقيقة الواحدة، و455 تويت في الدقيقة على موقع التدوينات القصيرة تويتر، ومشاهدة 4.5 مليون فيديو أيضاً في الدقيقة، وهذا الكم الهائل من تدفق البيانات يحقق أرباحاً كبيرة للشركات العاملة في التكنولوجيا من جميع أنحاء العالم، وهي غير موجودة داخل الدول التي تحقق فيها هذه الأرباح الطائلة. تواجه الدول العربية، شأنها شأن معظم دول العالم، قضية مكافحة التهرب الضريبي للتجارة الإلكترونية، في ظل تنامي الاقتصاد الرقمي، وبوادر ظهور حرب تجارية عالمية، أرض معركتها هذه المرة "الإنترنت" بين فرنسا وبعض دول الاتحاد الأوروبي من جانب والولايات المتحدة الأمريكية من جانب آخر.

وتمثل التجارة الإلكترونية 10.2% من حجم تجارة التجزئة في العالم عام 2017 ومتوقع أن تصل النسبة إلى 17.5% عام 2021، ويحقق هذا النوع من التجارة مكاسب هائلة للشركات، حيث بلغت مبيعات شركة أمازون 178 مليار دولار عام 2017 - وهو رقم يتجاوز ميزانيات معظم الدول العربية، وحققت شركة علي بابا مبيعات 25 مليار دولار في يوم واحد فقط هو يوم العزاب في نوفمبر 2017، ورغم ذلك لم تتمكن الضرائب من مواكبة تغيرات العولمة الهائلة في العالم. وفي الواقع محاسبة الاقتصاد الرقمي ضريبياً أمر يمثل تحدياً كبيراً للدول النامية والمتقدمة على حد سواء، حيث تعد فكرة الإقليمية في ضرائب الدخل (أي تواجد مقر الشركة داخل الدولة التي تحصل الضرائب) ميراث قديم، وفقاً لتقديرات الأمم المتحدة يتراوح حجم الاقتصاد الرقمي بحسب التعريفات المختلفة له ما بين 4.5% و15.5% من الناتج المحلي الإجمالي العالمي، وعلى ضوء معدلات النمو المطردة لهذا النوع من الاقتصاد فلا شك أن المستقبل يفتح له ذراعيه، وتتعدد أشكال المعاملات في الاقتصاد الرقمي ما بين معاملات تقليدية تتم إلكترونياً مثل عمليات شراء الملابس والسيارات والأجهزة الإلكترونية عبر الإنترنت، ومعاملات إلكترونية بطبيعتها مثل تحميل برامج التطبيقات أو الأفلام والموسيقى وكذلك الإعلانات على مواقع التواصل الاجتماعي، لذا فيمكن تعريف الاقتصاد الرقمي بأنه الاقتصاد القائم على تكنولوجيا المعلومات.

ثانياً: التحديات الضريبية للاقتصاد الرقمي:

في الواقع التطور المتسارع في نمط العولمة والتجارة الرقمية لم يصاحبه تطور مماثل في القواعد الضريبية الحاكمة، من هنا نشأ تحدٍ كبير، فبعد أن كانت الشركات متعددة الجنسيات في شكلها التقليدي عنوان الموجة الأولى من العولمة، أصبحت محركات البحث وشبكات التواصل الاجتماعي عنوان العولمة في ثوبها الجديد، بما لها من قدرة على الوصول إلى شبكة واسعة من العملاء، وخدمتهم عن بعد، ما يمثل تحدياً رئيساً جديداً للأنظمة الضريبية في جميع دول العالم."

ثالثاً: خلفية موضوع فرض ضرائب على الشركات الرقمية:

بدأ تناول موضوع فرض ضرائب على الشركات الرقمية بعد الأزمة المالية في عام 2008 من خلال مشروع تآكل الوعاء الضريبي وتحويل الأرباح الذي قامت بتقديمه منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية بالتعاون مع مجموعة العشرين. وعلى الرغم أن هذا المشروع قد انتهت صياغته في نهاية عام 2015¹، والذي تضمن إجراءات منها ما هو إلزامي ومنها ما هو طوعي، إلا أنه لم تتمكن منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية من الانتهاء في تقريرها النهائي في نهاية عام 2015 بشأن التحديات الضريبية في مجال الاقتصاد الرقمي إلى الاتفاق على إجراءات إلزامية أو طوعية في مجال المعاملة الضريبية لنشاط الاقتصاد الرقمي، وإنما انتهت إلى مجرد توصيات عامة. ويعود السبب في ذلك هو عدم موافقة الولايات المتحدة الأمريكية وهي العنصر الفاعل في أعمال المنظمات الدولية، وتم الاتفاق على أن يتم استكمال الدراسة بشأن هذه المسألة في مرحلة لاحقة.

واستكمالاً لتلك الجهود و بناء على تكليف من مجموعة العشرين خلال اجتماعها الوزاري في مارس عام 2017، فقد تم تشكيل مجموعة العمل لدراسة هذا الموضوع و قد تم التوصل إلى توافق بشأن إجراءات القيمة المضافة²، أما فيما يتعلق بالضريبة على الدخل فقد قامت مجموعة عمل الإطار الشامل من خلال فريق عمل الاقتصاد الرقمي بتسليم تقرير مؤقت يتناول بالتحليل العميق مشكلة الاقتصاد الرقمي وتحليل مسألة خلق القيمة من خلال تغيير نماذج السوق في سياق الاقتصاد الرقمي مع التركيز على نماذج السوق عالية الرقمنة وفقاً للمعنى الفني لهذه الكلمة.

رابعاً: أهمية فرض الضرائب على الاقتصاد الرقمي:

تتمثل أهمية فرض الضرائب على الاقتصاد الرقمي من وجهة نظر الدول المؤيدة لفرض تلك الضريبة فيما يلي:

- 1- أن عدم فرض الضرائب سواء كانت ضريبة دخل أو قيمة مضافة على الاقتصاد الرقمي يعني عدم العدالة في المنافسة بين الشركات حيث تدفع الشركات التي تمارس أنشطة الاقتصاد الرقمي ضرائب أقل من الضرائب التي تدفعها الشركات العاملة في مجال التجارة التقليدية. فوفقاً لتقديرات المفوضية الأوروبية فإن معدل الضريبة الفعلي على أرباح الشركات التقليدية في الإتحاد الأوروبي يصل إلى 23% بينما تدفع شركات الإنترنت ضرائب بمعدل لا يتجاوز 9% عن أرباحها في دول الإتحاد.
- 2- فقدان العدالة يظهر أيضاً بين شركات الاقتصاد الرقمي ذاتها فالشركات المنشأة في الدولة تخضع أرباحها للضريبة بينما الشركات التي تحقق إيرادات في نفس الدولة ولكن مقرها في الخارج لا تقوم بدفع أي ضريبة.

¹ Final BEPS package for reform of the international tax system to tackle tax avoidance
<http://www.oecd.org/ctp/beps-2015-final-reports.htm>.

² International VAT/GST Guidelines Published on April 12, 2017 .
<http://www.oecd.org/tax/consumption/international-vat-gst-guidelines-9789264271401-en.htm>.

3- يعد انقاص من حق الدولة في تحقيق إيرادات ضريبية مستحقة وضرورية للإنفاق على الخدمات الأساسية كالتعليم والصحة وغيرها.

وفى هذا الصدد، فقد قدرت منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية الخسائر الناتجة عن التهرب الضريبي الدولي وعدم تطبيق الاقتصاد الرقمي في عام 2015 بما يصل إلى 240 مليار دولار وبما يعادل 10% من ضريبة أرباح شركات الأموال في العالم. وقد قامت فرنسا في يوليو 2019 باتخاذ إجراءات استباقية لجهود المجتمع الدولي للتوصل إلى اتفاق جماعي، وقامت بفرض ضريبة على الخدمات الرقمية والتي تُقدمها شركات التكنولوجيا بمعدل 3% من الإيرادات التي تحققها تلك الشركات عن نشاطها في فرنسا إذا تجاوزت إيراداتها على مستوى العالم 750 مليون يورو سنويًا ومن بينها 25 مليون يورو على الأقل تحققها الشركة من أعمالها في فرنسا على أن يكون تطبيق تلك الضريبة بأثر رجعي بداية من عام 2019 وكان من المتوقع أن تحقق عائداً للخزانة الفرنسية بواقع 400 مليون يورو سنويًا. وشجع ذلك عدداً من الدول مثل إنجلترا وإيطاليا وغيرها أن تحذو حذو فرنسا.

4- ولأن هذا القرار كان في الأصل يستهدف في الأساس شركات التكنولوجيا الأمريكية العملاقة، فقد قامت الإدارة الأمريكية بالتهديد بفرض ضريبة جمركية تصل إلى 100% على ما قيمته 2.4 مليار دولار من السلع الفرنسية، وبعد جولات قصيرة من المناقشات ما بين الدولتين، تم الإعلان عن التوصل إلى اتفاق بين الحكومتين الفرنسية والأمريكية بشأن تعليق العمل بهذه الضريبة ومنح فرصة للتفاوض مرة أخرى انتظاراً للتوصل لإجماع دولي في إطار منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية.

خامساً: التشريعات الضريبية بالدول العربية وضرائب الاقتصاد الرقمي:

تجابه الدول العربية أزمة عدم قدرة النظم والقوانين الضريبية القائمة على مواجهة وإخضاع هذا النوع من التجارة مطرد النمو، في ظل الطفرة التي شهدتها قطاع تكنولوجيا المعلومات مع مطلع الألفية الجديدة، مما سمح لظهور أنواع جديدة من الشركات ونماذج أعمال لم تكن موجودة من قبل ولم تعهدها النظم الضريبية القائمة، مما يستلزم تعديل القوانين الضريبية بالدول العربية، وكذلك الاتفاقيات الضريبية الدولية في ظل التطورات التكنولوجية المتسارعة.

والتحدي الأساسي لإخضاع التجارة الإلكترونية للضرائب تكمن في أن القواعد الضريبية الحالية أعدت خصيصاً للأنشطة الاقتصادية التقليدية، والقواعد الضريبية الحالية اشترطت لإخضاع شركة ما أن تكون موجودة على أرض الدولة بالفعل، حتى يمكن فرض الضريبة على أرباحها، أو بالتعبير القانوني أن تمارس الشركة نشاطها من خلال (منشأة دائمة) أو (مكان ثابت للعمل)، وبناء عليه تستطيع مصلحة الضرائب فرض الضريبة على نشاطها.

بروتوكولات مع شركات تسويق عالمية عبر الإنترنت:

ونظراً لأن هذا الأمر يقع تحت سيطرة الجهات الجبائية في الدول العربية فإنه من الأهمية بمكان توقيع بروتوكولات تهدف إلى إخضاع وإلزام عدد من الشركات الإلكترونية العاملة في الدول العربية في قطاعات الشراء والبيع والتسويق عبر الإنترنت للضرائب، وزيادة الحصيلة الضريبية للخزانة العامة للدول من الاقتصاد غير الرسمي والرقمي بات أمراً ملحا لمواجهة زيادة الانفاق العام خاصة على بندود التعليم والصحة وبرامج الحماية الاجتماعية التي تتوسع فيها الدول العربية بشكل كبير أخيراً.

لذا فإنه يجب عقد جلسات لمصلحة الضرائب مع عدد من الشركات التي لها علاقة بالتجارة الإلكترونية، مثل جوجل ويوتيوب ومواقع التواصل الاجتماعي فيسبوك وتويتر وغيرها، للوقوف على أفضل الطرق لتطبيق الضريبة على التجارة الإلكترونية، علاوة على التشاور مع منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (OECD) والتي كلفت من قبل مجموعة العشرين بإعداد نظام ضريبي عالمي للتجارة الإلكترونية عبر الانترنت، حيث انها لها رؤية سبّاقة في موضوعات الضريبة على لتجارة الدولية، ومن بينها التجارة الإلكترونية والاقتصاد الرقمي، (حيث استبدلت الضريبة على الأرباح، بالضريبة القطاعية كنسبة من رقم الأعمال، ولكن من الضروري) وهذا يستلزم إعادة صياغة التشريع الداخلي بالدول العربية لمواكبة المتغيرات والاتفاقيات الدولية، للوصول إلى الطريقة المثلى لتطبيق الضريبة على التجارة الإلكترونية، فالشركات الرقمية تستغل ثلاث ثغرات في قوانين الضرائب بالدول العربية:-

أولها: ثغرة الأنشطة التحضيرية والمساعدة، حيث قد يكون للشركة وجود ماديّ بالفعل في الدولة في صورة مخزن أو مكتب لتجميع المعلومات والتسويق للشركة أو حتى معرض أو مكان لتسليم السلع، إلا أنها لا تخضع للضريبة في هذه الدولة، لأن القانون يعتبر أنشطة التخزين والعرض والتسليم وتجميع المعلومات من قبيل الأنشطة التحضيرية والمساعدة، وأن ممارسة الشركة لهذه الأنشطة لا يعطي الدولة الحق في فرض الضريبة عليها.

والثانية، أن أنشطتها تتم عبر الوكلاء، وهو ما يعني ممارسة إحدى الشركات نشاطاً رقمياً في دولة عربية دون أن يكون لها مقر أو كيان مادي موجود عبر وكيل تابع لها فمثلاً شركة "أوبر" حالياً في معظم الدول العربية، لا يوجد لها مقر ثابت أو منشأة دائمة في الدول العربية، وإنما تدير أعمالها من خلال مكتب أو شركة تابعة لها، وبناء عليه لا يحق لأي من الدول العربية فرض الضريبة على أرباح شركة "أوبر"، وإنما تفرض الضريبة على العمولة التي يحصل عليها هذا الوكيل مقابل خدماته التي يقدمها للشركة،

والثالثة: أن ينوب الوكيل عن الشركة في جميع أعمالها عدا إبرام العقود، كأن يتفاوض وكيل شركة (أوبر) في أي من الدول العربية مع إحدى شركات التسويق التي ستتولى القيام بحملة دعائية ضخمة لصالح (أوبر)، وبعد ترتيب كل شيء والاتفاق على كافة التفاصيل، تُرسل العقود إلى أحد مسؤولي الشركة بالخرج لتوقيعها، وبذلك تنتفي سلطة إبرام العقود ولا يكون الوكيل ممثلاً للشركة بشكل كامل، وبناء عليه لا يحق للدول العربية التي وقع فيها فرض الضريبة على أرباحها.

السعودية تقرر نظام التجارة الإلكترونية:

وفي الوقت الذي تسعى فيه معظم الدول العربية لإصدار تشريع قانون التجارة الإلكترونية، أقرّ مجلس الوزراء السعودي نظام التجارة الإلكترونية، ويهدف النظام الجديد إلى تعزيز موثوقية التجارة الإلكترونية لزيادة إسهامها في الاقتصاد الوطني لتحقيق أهداف رؤية 2030، ويحفز أنشطة التجارة الإلكترونية، وهذا النظام يشمل 26 مادة توفّر الحماية اللازمة لتعاملات التجارة الإلكترونية من الغش والخداع والتضليل والاحتيال، بما يحفظ حقوق التاجر والمتسوق الإلكتروني معا

سادساً: دور منظمة دول التعاون الاقتصادي بشأن فرض الضريبة على الاقتصاد الرقمي:

تضم المنظمة 34 دولة عضو، إلا أنها فتحت الباب لكل دول العالم الراغبة في المشاركة في المناقشات الجارية حالياً - والتي تديرها لجنة الشؤون الضريبية بالمنظمة - وذلك من أجل التوصل إلى مقترح واطفي بشأن كيفية فرض الضرائب على الشركات الرقمية وعلى قدم المساواة، ويتم هذا بالتنسيق مع مجموعة العشرين نحو

تهيئة النظام الدولي الضريبي ليتوافق مع التغيرات في مجال التكنولوجيا مع تعاضد دور الاقتصاد الرقمي والتجارة الإلكترونية، وتتجه المناقشات بالفعل إلى تغيير الوضع الحالي بالنسبة لكافة التشريعات الضريبية من أجل هذا الغرض.

كما أن هناك تعاون كامل بين لجنة شؤون الضرائب بالأمم المتحدة ولجنة الشؤون الضريبية بمنظمة دول التعاون الاقتصادي والتنمية، وذلك منذ بدايات عام 2015 نظراً لما لموضوع الضرائب من أهمية. والمتابع يلاحظ أن الأمم المتحدة تدافع عادة عن مصالح الدول النامية - في كافة الموضوعات بما فيها الضرائب - بينما تقوم منظمة دول التعاون الاقتصادي والتنمية بالدفاع عن مصالح الدول المتقدمة، وبصفة عامة فإن كلاهما يقوم بإصدار إرشادات بشأن الموضوعات المتعلقة بالشؤون الضريبية، والتي كثيراً ما تصدر إرشادات ضريبية تحمل اسم الأمم المتحدة وحدها أو تحمل اسم المنظمة وحدها، ولكن التعاون الوثيق كان من الهام حدوثه بشأن تطوير منظومة الضرائب على الشركات الرقمية وفي مجال تآكل الوعاء الضريبي مع التأكيد على أن التعاون في مسألة الاقتصاد الرقمي يخدم مصالح كلا من الدول المتقدمة والدول النامية.

أهم الموضوعات المثارة بالمنظمة بشأن فرض الضريبة على الشركات الرقمية

يمكن تقسيم اتجاهات الدول فيما يتعلق بالمعاملة الضريبية للاقتصاد الرقمي إلى الأقسام التالية:

القسم الأول: وهو يركز على البيانات ومشاركة المستخدم ويعتمد هذا القسم على أهمية وجود نماذج تجارية معينة عالية الرقمنة ولا يوجد حاجة من خلالها لتغييرات على نطاق واسع حتى يتم تطبيق القواعد المتعلقة بالمعاملة الضريبية للاقتصاد الرقمي.

القسم الثاني: وهو يعتمد المفهوم الواسع لتخصيص الحق في فرض الضريبة، ويرى أنه ليس هناك حق حصري في فرض الضريبة على النماذج التجارية عالية الرقمنة وأنه يتعين الأخذ في الاعتبار مشاركة الشركة في سوق الدولة أو الدولة ذات الاختصاص الضريبي.

القسم الثالث: وهو يقوم على مفهوم الحد الأدنى للضريبة بمعنى وضع معدل للحد الأدنى من الضريبة، ويعتمد ذلك القسم على ما أنتهى إليه الإصلاح الضريبي في الولايات المتحدة عام 2017 بهدف التغلب على المخاطر المرتبطة بتطبيق الأقسام الأخرى.

وعلى الرغم من عدم توصل مجموعة الإطار الشامل إلى نتائج من هذا التحليل الوارد في التقرير المؤقت، إلا أنها تعهدت بالاستمرار في العمل معاً، دول نامية أو متقدمة على قدم المساواة، من أجل الوصول إلى تقرير نهائي بمقترح يقوم على الإجماع الدولي قبل نهاية عام 2020.

وقد خلقت الحلول والإجراءات الأحادية لمشكلة فرض الضرائب عائقاً على أعمال وأرباح الشركات الرقمية، وذلك وفقاً لما توصلت إليه المناقشات الجارية حالياً بمنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية، وهو الأمر الذي تجلى في مناشدة المنظمة للدول³ ببذل جهودها نحو الإسهام بقوة في المناقشات الجارية بالمنظمة حول هذا الملف

³ Extension of the comment period for the public consultation document on the possible solutions to the tax challenges of digitalization

Update 19/02/2019 In order to ensure all stakeholders are given the full opportunity to provide feedback on the publication consultation document relating to the possible solutions to the tax challenges of digitalization, the OECD has extended the comment period to 6 March 2019. The public consultation meeting remains scheduled for 13-14 March 2019 and the deadline for registration to attend the public consultation remains 1 March 2019. www.oecd.org/tax/beps/oecd-invites-public-

المتشابك مع كل من السياسات المالية والنقدية والتجارية، ومن المقرر أن تنتهي تلك المناقشات إلى مقترح توافقي قبل نهاية هذا العام (2020) كي يتم عرضه على مجموعة العشرين لتبنيه وتطبيقه. وعلى ضوء تلك المناقشات الجارية فإنه يتعين أن تنتهي الدول العربية لأهمية التوافق مع الإجماع الدولي من خلال تبني القيام بالتعديلات اللازمة لتتوافق قوانينها المحلية مع القوانين الدولية، والتي من المنتظر أن تنتهي إليها المنظمة في الموعد المحدد بنهاية العام الحالي، سواء كانت التعديلات على أحكام اتفاقيات منع الازدواج الضريبي أو القانون الضريبي الوطني.

وتعد أبرز نقاط الخلاف حول فرض الضريبة على الشركات الرقمية، والتي شهدتها تلك المناقشات المشار إليها هو الخلاف القائم بين الولايات المتحدة من جهة وكلا من إنجلترا وفرنسا من جهة أخرى. حيث تتمثل القاعدة العامة في أنه يتعين عند فرض الضريبة - بصفة عامة - أن يتم التمييز بين التشريع الضريبي الداخلي أو الوطني لأي بلد وبين الاتفاقيات الثنائية أو متعددة الأطراف التي تتناول أحكامها المعاملات الضريبية. وبصفة عامة فإنه في حالة وجود تعارض بين القواعد والأحكام المتعلقة بفرض الضريبة والتي يتضمنها القانون الوطني وبين القواعد والأحكام التي تتضمنها الاتفاقيات الدولية، فإنه في هذه الحالة تكون الأولوية في التطبيق للقواعد ولأحكام التي تتضمنها الاتفاقيات الدولية.

وفيما يتعلق بالنماذج الضريبية الدولية، فإن تلك النماذج تعتمد على ضرورة وجود مادي للشركات الرقمية في دولة المصدر، وذلك حتى يكون لتلك الدولة الحق في فرض الضريبة، وهو الأمر الذي أدى إلى قيام منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية إلى ضرورة التأكيد على أهمية الوصول إلى توافق دولي حول القواعد الجديدة التي تستبدل التواجد الاقتصادي بالتواجد المادي حتى تمنح تلك الدول الحق في فرض الضريبة.

وتتمثل أحد أهم المشاكل المثارة حالياً بواسطة الولايات المتحدة الأمريكية، في كيفية تحديد الوعاء الخاضع للضريبة في كل دولة، وضبط تأثير الضريبة على دولة المقر. وعليه فإن فرض ضريبة يعد تصرفاً مخالفاً للأعراف الدولية من وجهة النظر الأمريكية، وهذا هو السبب الذي دعا منظمة دول التعاون الاقتصادي والتنمية إلى طلب التعاون والإسراع في وضع القواعد الدولية وذلك تجنباً للآثار السلبية التي تحققها الإجراءات الأحادية. وقد تناولت المناقشات العديد من القضايا وشهدت طرح العديد من الأسئلة في كيفية التعامل مع حالات فرض ضريبة المبيعات على الشركات الرقمية أهمها:

- تصنف المشكلة في فرض الضريبة على المبيعات أو القيمة المضافة من ضمن المشاكل غير الدولية، أو بمفهوم آخر، فإنه يمكن التعامل معها من خلال التشريعات والقوانين الضريبية الوطنية المتعلقة بكل دولة، وفي هذا الصدد فقد أصدرت منظمة دول التعاون الاقتصادي في عام 2017 دليلاً بشأن كيفية التحصيل الفعال لضريبة القيمة المضافة إذا كان المورد مقيماً في دولة أخرى أو غير مقيم بشكل عام بأراضي الدولة التي تقوم بتحصيل الضريبة.
- هذا الدليل قد ساهم في إيجاد حلول لكيفية فرض الضريبة على الخدمات والأصول المعنوية أو حقوق الملكية الفكرية المستوردة، وانتهى هذا الأمر مع صدور الدليل المشار إليه، وفي هذا الصدد فإنه يتعين على الدول، ومنها الدول العربية، الأخذ به، ومنها على سبيل المثال ما يسمى بمبدأ التكلفة العكسي،

بمعنى تكليف المورد بالخارج بحساب الضريبة وتوريدها في حالة البيع من تاجر إلى تاجر، وهذا ما أخذت به بعض الدول العربية ومنها مصر.

- ولكن تظل المشكلة الحقيقية على المستوى الدولي هي في حالة أن يكون تأدية هذه الخدمات أو بيع الأصول المعنوية للمستهلكين مباشرة، وهذا ما قد تم التركيز عليه في هذا الدليل، سواء من حيث الدولة التي لها حق فرض الضريبة أو الآليات المقترحة للتعامل مع هذه المشكلة، وهذه الحالة يتعين ان تقوم الدول العربية بإعادة النظر في المعاملة الضريبية من خلال قوانينها الوطنية، وذلك بغرض إيجاد توافق واتساق مناسب مع تلك القواعد والأحكام التي يتضمنها الدليل، وذلك لتفادي الآثار السلبية المترتبة على تنافسية الشركات العربية العاملة في الأسواق الوطنية، ويعد أهم ما أوصت به المنظمة هو ضرورة الاعتماد على أو تبني نظام رقمي في التعامل مع الشركات الرقمية من حيث التسجيل والتحصيل وتقديم الإقرارات الضريبية من ضمن إجراءات أخرى، علاوة على إجراءات محفزة للشركات العاملة في مجال الاقتصاد الرقمي للقيام بتحصيل الضريبة لصالح الدول المستوردة.
- ويتمثل العائق الحقيقي في حالة الشركات الرقمية القائمة في مجال كيفية تحصيل ضريبة الدخل وما هي آلية تحديد الوعاء الضريبي للشركة الرقمية التي يقع مقر إقامتها ببلد بعيد، وهذا ما يتطلب الانتظار لما سيتم اقتراحه من خلال منظمة دول التعاون الاقتصادي والتنمية، وأكبر مثال على هذا قيام الرئيس الفرنسي مؤخراً بإيقاف العمل مؤقتاً بالضريبة الفرنسية المقترحة (3% من الإيراد) لحين التوصل إلى حل توافقي على المستوى الدولي.

سابعاً: موقف الولايات المتحدة الأمريكية من المناقشات الحالية فيما يخص تلك الجزئية

- يثار حالياً التساؤل بالمنظمة ما إذا كانت الولايات المتحدة هي التي تقاوم فرض الضرائب لكون أهم شركات العاملة في مجال الاقتصاد الرقمي أمريكية الجنسية هذا المجال أمريكية أم أن تلك الشركات نفسها غير راغبة في دفع ضرائب للدولة المحصلة للضريبة لعدم تواجدها بأراضيها؟
- تتمثل القاعدة العامة والمعمول بها بالنظم الضريبية الدولية في فكرة الضريبة الواحدة، (وهي الضريبة التي تحددها دولة المقر) ولذلك يكون للشركة الحق في خصم أية ضرائب تقوم بدفعها في الخارج من تلك الضريبة المفروضة في دولة المقر، وبالتالي فإن الشركات ليست لديها أية مشكلة، حيث أنه بإمكانها في حالة دفع الضريبة في دولة ما، فإن لها الحق في خصم الضريبة ضمن الوعاء أو الإقرار الذي ستقدمه في بلدها (دولة المقر) وهذا ما يمكن تطبيقه على الشركات الأمريكية.
- ويتمحور الموقف الأمريكي المعارض على فرض ضرائب الدخل على الشركات العاملة في الاقتصاد الرقمي في الدفاع عن موارد الخزانة الأمريكية حيث ستخسر مبالغ إذا دفعت الشركات الأمريكية لدولة المقر حصة من أرباحها، حيث ستخصم كل ذلك في أمريكا، بالإضافة إلى أنه لم يتم التوافق حتى تاريخه على آليات فرض تلك الضريبة، حيث أن فرض الضريبة في الدولة المحصلة قد يتم بطريقة تعسفية مما يخلق مشكلة بالنسبة للحصيلة الضريبية والنشاط الاقتصادي ككل.

وغنى عن البيان فإنه يتعين أن يكون التعامل مع الشركات التي تحرص على تجنب الضريبة أو التهرب من دفعها من خلال الإجراءات والأدوات والآليات التي تبنتها الدول بما فيها بعض الدول العربية ضمن مشروعات

قوانينها بشأن تآكل الوعاء الضريبي وتحويل الأرباح وبصفة خاصة من خلال قواعد الإفصاح والشفافية، أو بعبارة أخرى فإنه يمكن القول بأن مشروع تآكل الوعاء الضريبي وتحويل الأرباح والمعد بواسطة منظمة دول التعاون الاقتصادي والتنمية والمنضم إليه حوالي 120 دولة سيحد من تجنب دفع الضريبة أو التهرب منها، و تتمثل أهم أدوات الدول في هذا الشأن في إقرار مبادئ الشفافية والإفصاح عن كل المعلومات الخاصة بالمستثمر الأجنبي غير المقيم بما في ذلك البيانات المصرفية، ومن المفترض أن عدد من الدول العربية قد وقع مع تلك الدول وستهيئ نفسها للتطبيق.

وتجدر الإشارة هنا إلى أن الإفصاح عن البيانات البنكية من الأمور الإلزامية بالنسبة لكل الدول بما فيها الدول العربية والمسألة هي الوقت بالتأكيد في خلال السنوات القليلة القادمة وإلا سيتم إدراج الدول غير الملتزمة في القائمة السوداء، مع الأخذ في الاعتبار أن ما هو مطلوب الإفصاح عنه هو المعلومات البنكية لغرض الضريبة فقط دون التطرق إلى الإفصاح عن أية بيانات أخرى، هذا بالإضافة أنه سيتم أيضاً تطبيق ذلك على غير المقيمين.

ثامناً: أهم ما تضمنته أوراق المناقشات من مقترحات خلال عام 2019:

تم إجراء حوار بين الأطراف ذات الصلة من الشركات وممثلي الحكومات ومنظمات المجتمع المدني وأساتذة الجامعات، وذلك بهدف الوصول لمقترح طويل الأجل يحوز على الإجماع مع تحديثه على ضوء ما يستجد في إطار هذا الحوار، وبالتوافق مع الإطار التحليلي للاقتصاد الرقمي، ووفقاً لما تضمنه التقرير النهائي للإجراء (1) وقد أنتهى فريق العمل وفقاً لما تم إيضاحه بورقة العمل الصادرة في عام 2019 إلى ما يعرف بالأسلوب الموحد الذي يعتمد في تحديده للمعاملة الضريبية لنشاط الاقتصاد الرقمي على عنصرين:

العنصر الأول: اقتراح قاعدة جديدة تتعلق بالرابطة التي لا تنقيد بالوجود المادي في دولة المصدر، ويعنى ذلك أنه لا يشترط لخضوع الشركة العاملة في أنشطة الاقتصاد الرقمي التواجد المادي للشركة في دولة المصدر، ولكن يكفي التواجد الاقتصادي الكافي في سوق تلك الدولة، حتى يكون لتلك الدولة الحق في فرض الضريبة.

العنصر الثاني: وهو يتمثل في اقتراح قواعد جديدة تتعلق بكيفية تحديد لنسبة أو تخصيص الأرباح الخاضعة للضريبة في تلك الدولة من خلال تحديد قواعد نسبة الأرباح لهذا التواجد الاقتصادي التي تلتزم الشركة بسدادها في كل دولة من دول المصدر.

وتعتمد تلك القاعدة الجديدة على تخصيص نسبة من الأرباح المتبقية حكماً للدولة يتم تحديدها وفقاً لمعادلة متفق عليها ومبلغ مقابل وظائف التسويق والتوزيع وعائد إضافي مقابل قواعد تسعير التحويلات مع مراعاة أن دعم هذا المقترح يتطلب الفعالية في تسوية المنازعات بما فيها التحكيم الإلزامي، مع تأكيد اللجنة أهمية تناول المخاطر الأخرى المرتبطة بمشروع تآكل الوعاء وتحويل الأرباح.

وقد تم التقدم بمقترح ثان يقوم على أساس أن هناك حد أدنى من الضريبة يتعين أن تدفعه الشركة في الدولة التي يتم فيها مزاوله النشاط أو خلق القيمة، وتعتبر اللجنة أن هذا المقترح أقل فعالية من السابق ويعتمد هذا المقترح على سعر ضريبي فعال منخفض على الأرباح، ويعكس ذلك التطورات الحديثة في الإصلاح الضريبي في الولايات المتحدة وتم تصميم هذا المقترح لتناول المخاطر المستمرة لتحويل الأرباح للكيانات التي تخضع للضريبة بسعر منخفض جداً من خلال قاعدتين الأولى قاعدة الدخل المدرج والثانية الضريبة على مدفوعات تآكل الوعاء.

كما تم تقديم مقترح ثالث من الدول النامية، برئاسة دولة الهند، وهو الذي يتعلق باستبدال التواجد الاقتصادي الهام بالتواجد المادي المعمول به حالياً في اتفاقيات تجنب الازدواج الضريبي بهدف تسهيل الإجماع على القواعد الموحدة على قاعدة الرابطة وتخصيص الأرباح. ويعتمد هذا المقترح على أنه يكون لدولة المصدر الحق في فرض الضريبة في حالة وصول المبيعات داخل أسواق تلك الدولة لمستوى معين من رقم الأعمال مع تحديد الأرباح على أساس نسبة هذه المبيعات إلى مبيعات الشركة ككل. وترى الدول النامية أن هذا المقترح يتسم بالبساطة في التطبيق والثبات في النظم الضريبية، علاوة على أنه يزيد من فكرة اليقين بالنسبة للشركات. وقد ارتأت الدول أعضاء لجنة الإطار الشامل بعد مناقشتها لتلك المقترحات، أن هذه المقترحات في حاجة إلى مزيد من التحليل والدراسة العميقة لكل مقترح وترابطها مع الأخذ في الاعتبار أهمية تقدير الإيرادات والآثار السلوكية والاقتصادية قبل اتخاذ أي قرار. وأتفق أعضاء لجنة الإطار الشامل على أن أية قواعد جديدة يتم تطويرها سوف لا تؤدي إلى فرض الضريبة عندما لا يكون هناك أرباح اقتصادية، ولا تؤدي إلى ازدواج ضريبي مع أهمية وجود اليقين الضريبي والحاجة إلى وجود تسوية فعالة لمنع الخلافات وتسويتها. وبالنسبة للدول العربية، فإنه حتى ولو وافقت الشركات الرقمية على فرض ضرائب بطريقة تقبلها المؤسسات المنوطة بتحصيل الضرائب فإنها لن تستطيع أن تطبق ذلك إلا بعد تعديل اتفاقياتها الضريبية مع الدول التي تقيم فيها هذه الشركات وبصفة خاصة للدول التي معها اتفاقيات منع ازدواج ضريبي مع الولايات المتحدة، فالنظام الضريبي هو مسؤولية الدول وليس الشركات، مع التأكيد على أن قبول الشركة بفرض الضريبة بما لا يتوافق مع أحكام الاتفاقية يمنعها من الحق في خصم الضريبة في دولة المصدر.

تاسعاً: التوصيات:

- مما سبق عرضه بشأن الضريبة على الاقتصاد الرقمي وعلى ضوء ما تم الإشارة إليه سابقاً من أن تحديات تطبيق هذه الضريبة تعد مشكلة عالمية، فإنه من المقترح أن تقوم الدول العربية باتخاذ إجراءات تتوافق مع المجتمع الدولي حيث أنه هو الاتجاه الملائم، ولحين التوصل إلى هذا الإجماع الدولي على الحكومات والمؤسسات المعنية بالدول العربية القيام بعدد من الخطوات استعداداً لتطبيق الضريبة من خلال:
- تكثيف التواصل مع المنظمات الدولية المعنية، خاصة منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية والمساهمة في فعاليتها وتبادل الأفكار معها، خاصة أن بعض الدول العربية من الدول الموقعة على الاتفاقية متعددة الأطراف لمكافحة التهرب الضريبي الدولي.
 - البدء في حصر وجمع البيانات ولمعلومات المطلوبة عن أنشطة الاقتصاد الرقمي في الدول العربية وبناء قواعد بيانات علمية لحجم الأنشطة وطبيعتها ومعدلات نموها.
 - دراسة كيفية إجراء التعديلات المطلوبة في التشريعات والقوانين المحلية فيما يتعلق بتحديد حق الدولة في فرض الضريبة على أنشطة الاقتصاد الرقمي وحق المؤسسات الضريبية في الحصول على المعلومات وكذلك الحوافز المطلوبة لجذب الشركات العاملة في مجال الاقتصاد الرقمي.
 - البدء في تأسيس بنية تحتية تكنولوجية تساهم في مواكبة التطورات المحيطة من كل جانب، والبدء في التوجه نحو رقمته التعاملات الحكومية وربط المصالح بنظام إلكتروني.